المجتمع والنوع في فلسطين:

نقد لوثائق الوكالات الدولية حول سياساتها العامة[1]

ليزا تراكي[*]

شهدت الفترة التي أعقبت إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل في عام ١٩٩٣، اهتماماً متزايداً بفلسطين من جانب وكالات الدعم والتمويل الدولية التي أعدت مجموعة وثائق بهدف تحديد أولويات التمويل بالنسبة لبرامج المساعدات الدولية.

غير أن أحد الجوانب الإشكالية لهذه الوثائق يكمن في درجة موثوقية المعطيات التي توردها وتستخدمها. فالإحصاءات والأرقام الخاصة بالسكان تعاني من نقصٍ مريع، فيما المعطيات حول القطاعات الاقتصادية المختلفة وحول توزّع المشاركة في القوى العاملة تتّسم بالتناقض وعدم الثبات، وبالنقص والعمومية أيضاً.[2] ويمثل التحليل جانباً إشكالياً آخر في هذه الوثائق، حيث إنه مبنيٌّ على افتراضات غير مدعّمة، أو مسبقة، عن المجتمع والثقافة

(١) كان للملاحظات النقدية التي أبدتها زميلاتي في برنامج دراسات المرأة (جامة بيرزيت)، وبالأخص كلّ من بيني جونسون وريما حمامي، دورٌ مهم في تحسين المحاججة المقدمة في هذه الورقة.

(*) حرصاً منا على إيصال وجهة نظر الباحثات الفلسطينيات في برنامج دراسات المرأة الفلسطينية في جامعة بير زيت إلى القارئات والقراء العرب قمنا باختصار هذا البحث المعد من قبل ليزا تراكي في العام ١٩٩٦ وبإذن منها. لا سيما وأننا وجدنا فيه إغناء لموضوع الكتاب، كما أن الإشكاليات المطروحة في هذا البحث ما زالت راهنة. ولذا اقتضى التنويه.

(٢) يناقش سليم تماري الوضع العام للأبحاث عن وفي فلسطين، بما في ذلك غياب المعطيات الدقيقة عن السكان وعن موضوعات أخرى، في مقالته:
"Problems of Social Science Research in Palestine: An Overview" (مشكلات البحث في العلوم الاجتماعية في فلسطين: نظرة عامة) المنشورة في دورية **Current Sociology** المجلد ٤٢، العدد الثاني (صيف ١٩٩٤)، الصفحات ٦٩-٨٦.

الفلسطينيَيْن، وبخاصة ما يتّصل منها بالعلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع. ولدى محاولة تفسير هذه النواقص والعيوب، لا بد من الاعتراف بمحدودية عدد الباحثين والباحثات الفلسطينيات. وكذلك مراكز الأبحاث الفلسطينية، التي يُفترض أن تشكل المصادر الرئيسية والمرجعية لمثل هذه المعطيات والتحليلات. فقد عملت مجموعة من العوامل السياسية والمؤسسية، وكذلك المفهوماتية والفكرية، باتجاه الحد من إمكانية نشوء تقليدٍ راسخ وأساس صلب للبحث في حقل العلوم الاجتماعية في فلسطين[٣]، الأمر الذي يُبقي المجال مفتوحاً أمام التحليلات شبه العلمية، المستندة إلى معطيات غير موثوقة وإلى القبول غير النقدي بالـ«حقائق» المستقاة من مصادرٍ ملتبسةٍ ومشكوك بها.

تدرس هذه الورقة وثائق مختارة تعرض لسياسات وكالات دولية، وذلك من حيث تفحّص الكيفية التي تنظر بها هذه الوثائق إلى المجتمع، وإلى العلاقة فيما بين المجتمع والنوع في فلسطين. وتشكل الدراسة جزءاً من مشروع بحثي أوسع يرعاه برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، يهدف –انطلاقاً من منظور النوع– إلى مراجعة وتقييم الكتابات المتعلّقة بفلسطين في أربعة مجالات، تشمل المجتمع والثقافة. وتهدف الدراسات النقدية للوثائق التي ترسم السياسات العامة بشكلٍ خاص، إلى تحديد الفجوات في الأبحاث القائمة، واستخراج ما في الوثائق من افتراضات وأطر تحليلية، سواء كانت هذه مبيّنة أو ضمنية.

إن الوثائق التي تناقشها الورقة هي[٤]:

لينا حمادة–بانيرجي وآخرون	تحديات وخيارات المرأة الفلسطينة في الضفة الغربية وقطاع غزة[*] (برنامج النوع في التنمية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ١٩٩٤)

(٣) هذه القضايا يناقشها تماري أيضاً. المصدر السابق.

(٤) عناوين الوثائق بالإنجليزية (لغة إصدارها) هي على النحو التالي:
1. Lina Hamadeh Banerjee, et al., **At the Crossroads: Challenges and Choices for Palestinian Women in the West Bank and the Gaza Strip**; 2. ILO, **Capacity Building for Social Development: Programme of Action for Transition in the Occupied Palestinian Territories**; 3. The World Bank, **Developing the Occupied Territories: an Investment in Peace.** Vol 1 (Overview), Vol. 6 (Human Resources and Social Policy); 4. UNRWA Headquarters, **Human Resource Development and Social and Economic Infrastructure**; 5. Italian Association for Women in Development (AIDoS), **Gender Strategy Paper for the Occupied Palestinian Territories.**

(*) ستجري الإشارة من الآن فصاعداً إلى النصين الإنجليزي والعربي عند الاستشهاد بهذه الوثيقة.

منظمة العمل الدولية	بناء القدرات من أجل التنمية الاجتماعية: برنامج عمل للفترة الانتقالية في المناطق الفلسطينية المحتلة (منظمة العمل الدولية، جنيف، ١٩٩٤)
البنك الدولي	تنمية المناطق المحتلة: استثمارٌ في السلام، المجلد الأول (نظرة عامة) والمجلد السادس (الموارد البشرية والسياسات الاجتماعية) (البنك الدولي، واشنطن، ١٩٩٣)
المقر الرئيس لوكالة الغوث الدولية	تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية (وكالة الغوث الدولية، فينّا، ١٩٩٢)
الجمعية الإيطالية للنساء في التنمية (AIDoS)	ورقة استراتيجية للنوع في المناطق الفلسطينية المحتلة (مسودة غير منقحة) (معدة لصالح دائرة النساء في التنمية DG1، مفوضية الإتحاد الأوروبي، ١٩٩٤)

ومن المهم أن نشير منذ البداية إلى أننا نتعامل مع جسمٍ من الأدبيات المُنْتَجَة لغرضٍ محدد، هو تزويد الوكالات الدولية بجملةٍ من التوصيات، أو التعليلات والأسس المنطقية، أو كلاهما معاً، التي تخص سياساتها العامة تجاه فلسطين. وعليه فإن الأعمال التي سنقوم بمراجعتها لم يُرَدْ لها أن تكون علمية أو تحليلية بالمعنى الأكاديمي، مثلما أنها لا تحدد لنفسها هدفاً هو دراسة وتحليل المجتمع الفلسطيني ككل. ومع ذلك، فإنه من الهام رؤية تلك النواحي من المجتمع الفلسطيني التي تعتبرها الوثائق الأكثر أهمية، نسبة للأغراض التي أُعِدَّت من أجلها، والأوثق ارتباطاً بها أيضاً. ومن المهم أيضاً تبيّن كيفية الاستفادة من الأطر التحليلية المعتمدة من المصادر الأكاديمية والأدب المختص بالسياسات العامة، إضافةً إلى رؤية الكيفية التي يجري فيها التذهّن المفهومي للعلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع، وكيف يجري تحليلها. إن هذه المهمة هي ذات أهمية خاصة، نظراً لأن مثل هذه التصورات والتحليلات هي التي تحدد شكل التوصيات بشأن السياسات العامة، وتقررها في الكثير من الأحيان.

تتمفصل مناقشتنا للوثائق المذكورة حول المحاور الرئيسية التالية: (أ) كيفية تذهّن الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام في فلسطين (بـ) تشخيص وتحديد القوى الفاعلة في التحوّل الاجتماعي وديناميات هذه العملية (جـ) الإطار التحليلي المعتمد لفهم العلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع (د) المنهجية

المستخدمة، بما في ذلك أنواع المعلومات والمعطيات واستخداماتها المختلفة.

تجدر الإشارة إلى أن الوثائق قيد النقاش لا تتماثل في نواحٍ عدة. فقد تم إعداد ثلاثٍ منها من قبل طواقم المؤسسات الدولية بالتعاون مع مستشارين (وثائق منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، بينما صيغت وثيقة وكالة الغوث من قبل عاملين فيها، وهي لا تحوي توصيات بل تقدّم وصفاً للنشاطات الجارية والمستقبلية. أما الوثيقة الخامسة فقد أعدها استشاريون (الجمعية الإيطالية للنساء في التنمية) من خارج الوكالة التي تعاقدت معهم (الاتحاد الأوروبي). وإذا كانت وثيقتان اثنتان تختصان بالمرأة الفلسطينية، فإن الوثائق الأخرى تغطّي مجالاً أوسع وأكثر عمومية.

الإطار الاجتماعي–الاقتصادي

ليس مفاجئاً أن تكون الوثائق «الاقتصادية»، المعدّة من قبل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، هي التي تحوي الوصف والتحليل الأكثر تركيزاً للإطار الكلي من بين الوثائق المعروض لها. إن هذه الوثائق، الهادفة إلى تقدير الاحتياجات التنموية للضفة والقطاع وممكنات «التنمية المستدامة» و«بناء القدرات» في فلسطين، تحدد علاقة تبعية المناطق الفلسطينية المحتلة لإسرائيل باعتبارها المعلم الأبرز في الإطار الاقتصادي الاجتماعي. فوثيقة منظمة العمل الدولية تحدد الخصائص البنيوية الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني التابع والخاضع للسيطرة الإسرائيلية الكلّية على أنها: قاعدة تصنيعية صغيرة، قطاع زراعي تقليدي يقوم على الوحدات الإنتاجية الصغيرة، و«اقتصاد يوفر احتياطي العمل» (لإسرائيل بالدرجة الأولى ولبلدان الخليج أيضاً)، الاختلالات الكبيرة في الموازين التجارية، الاستثمار الإنتاجي المتدني، وعدم كفاية البنية التحتية (الصفحات ٤–٧). وترى الوثيقة في «الوضع الاجتماعي» انعكاساً للخيارات المحدودة المتاحة للمناطق المحتلة، فهي تحدد «الفقر» كمشكلة بالغة الصعوبة، تنتج بشكلٍ مباشر عن نقص فرص التشغيل، مقدّرةً نسبة الفقراء على أنها ١٧٪ في الضفة الغربية و٣٢٪ في قطاع غزة. وتُعتبر النساء، اللواتي يضطررن في الكثير من الأحيان إلى لعب دور المعيل لعائلاتهن، الفئة الأكثر تضرراً من هذه الناحية (الصفحات i-ii). أما وثيقة البنك الدولي، فتحدد مظاهر الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني التابع في الاعتماد الكبير جداً على المصادر الخارجية لتشغيل القوى العاملة، وفي درجة التصنيع المتدنية للغاية، والبنية التجارية التي تهيمن فيها الروابط التجارية مع إسرائيل وتتكشف عن عجزٍ ضخم في الميزان التجاري، وفي النواقص الكبيرة في مدى توافر البنية التحتية والخدمات العامة (صفحة ٥).

وخلافاً للوثيقتين السابقتين، نجد في وثيقتي وكالة الغوث نقصاً غريباً لأية محاولةٍ لرسم الإطار العام في الضفة والقطاع، بل وأنهما تعتبران اللاجئين الفلسطينيين فئةً واحدة (وربما يكمن تفسير ذلك في طبيعة العمل الذي تقوم به الوكالة)، بما ينتج عن ذلك من غيابٍ لأي تناول ذي معنى لخصوصيات البلدان المختلفة التي يقطنها اللاجئون.

ومن منظورٍ سياسي، تجدر الملاحظة أن وكالة الغوث تسير بعكس التيار الدولي السائد عندما تواصل التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين كفئةٍ واحدة بصرف النظر عن الأماكن التي يقيمون فيها حالياً. وكذلك فإن الفلسطينيين ما يفتأون يؤكدون على أن اللاجئين يشكلون وحدةً متجانسة، لا بكونهم مقتلعين من أرضهم فقط، بل وبتشاركهم في مطلبهم الواحد أيضاً. وفي هذا الاتجاه، قاوموا المخططات التي استهدفت حل «مشكلة اللاجئين» عن طريق توطين لاجئي الشتات.

فهم العلاقات المرتبطة بالنوع

تخصّص الوثيقتان اللتان تعالجان وضع المرأة الفلسطينية (وثيقتا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآيدوس) مساحات واسعة لعرض الخصائص الرئيسية للوضع الاقتصادي الاجتماعي العام في فلسطين. ومع ذلك، ونظراً لأن الوثيقتين ليستا عامتين وإنما تركّزان على النساء، نجد أن المعالم المجتمعية التي تُعتبر ذات أهمية في الوثيقتين، والتي يجري إبرازها تالياً، لا تطابق تلك المحددة في وثيقتي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. فبينما تقر الوثيقتان المختصتان بالمرأة، بأهمية علاقة التبعية بين المناطق المحتلة واسرائيل في تشخيص الوضع العام، وتأخذان بالإعتبار التشوهات والتفككات الناجمة عن السيطرة العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية، فإنهما تعطيان وزناً أكبر لبعض الخصائص والملامح المحددة في التنظيم الاجتماعي وفي الثقافة، التي تعتبرها الوثيقتان ذات أهمية خاصة لفهم وضع النساء في المجتمع.

إن الرأي القائل بوجوب اعتبار هذه الملامح والخصائص ذات أهمية استثنائية عند دراسة وضع المرأة وآفاق تحسينه، هي خاصية تشترك فيها الكثير من الأدبيات الأكاديمية ووثائق السياسات العامة، لا عن فلسطين وحدها، وإنما عن المجتمعات الشرق أوسطية ككل. ويبدو أن الافتراض الكامن خلف هذا الرأي هو أنه لا يمكن السير بشكل صحيح في وصف وتحليل مكانة وأدوار وآفاق النساء دون الرجوع إلى الجوانب الثابتة في المجتمع والثقافة، الضرورية لفهم المرأة. وهذه الجوانب هي: الثقافة الإسلامية والتقاليد المحلية، تنظيم علاقات القرابة، والقيم السائدة.

إن ما ينتج عن هذا التركيز الانتقائي هو إخضاع الكثير من القضايا التي ترتبط

بمكانة وأدوار المرأة في المجتمع –إن لم يكن معظمها– للتحليل المعياري. وبدلاً من البحث في المستوى المادي عن التفسيرات لظواهرٍ مثل تدني مشاركة المرأة في قوة العمل، أو الزواج المبكر، أو محدودية فرص تملّك المرأة، فإن هذه الأعمال تصر على إيجاد التفسيرات في المستوى الثقافي، أي مستوى الخطاب والأيديويوجيات التقليدية والدينية، حتى لو كانت الدلائل على الأرض تشير إلى اتجاهٍ مختلف.

لقد شخّصت عالمة الإنسان التركية دنيز قانديوتي هذه الظاهرة الأعم على انها مشكلة «الاستثنائية الاستشراقية»(*)، وهي مشكلة قائمة منذ زمن طويل، بما ينتج عنها من «حشر [النساء المسلمات]... في عالمٍ [يتميز] بعدم قابليتة المطلقة للقياس والمقارنة»(٥). إن النظرة التي تقول بأن العلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع تخضع في أوساط «المسلمين والشرق أوسطيين» لمنطق ثقافي لا مثيل له في المجتمعات الأخرى (وبخاصة الغربية منها)، قد حالت دون دراسة العوامل والقوى الملموسة التي تشكل وضع المرأة ودورها، بما في ذلك العوامل المرتبطة بالتقاليد والقيم. وإذا كنا سنتناول هذه النقطة لاحقاً، فإنه من الهام ملاحظة أن التقاليد هي في كل مجتمعٍ نتاجات وبناءات مجتمعية، أي أنها تتشكل، ويعاد تشكيلها، وتُكون موضع صراع، ويعاد بناؤها، على أيدي أفرادٍ ومجموعاتٍ على امتداد الزمن. إن التحليلات التي تُرْجِعُ كل الأمور إلى «تقاليد» ثابتة وأزلية، «تحكم» بطريقة ما العلاقات والسلوكيات الاجتماعية، ينبغي التخلص منها لصالح مقاربةٍ تفحص أيضاً العوامل الفعلية والملموسة التي تفسّر هذه العلاقات والأنماط السلوكية.

الفروقات والتفاوتات الاجتماعية

فيما تأخذ الوثائق قيد المراجعة التفاوتات في الظروف المعيشية بين المجموعات السكانية المختلفة كمعطىً، فإنها ليست سوية في معالجتها لقضايا التراتب الاجتماعي، وللتفاوتات فيما بين المناطق المختلفة وبين المدينة والريف، وبين اللاجئين وغير اللاجئين، في المجتمع الفلسطيني. وفيما يتعلق بالتفاوت الرئيسي الأكثر بروزاً من الناحية الجغرافية، أي التفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من اللافت للانتباه أن أياً من الوثائق لا تهتم بدراسة الأسس الاجتماعية للاختلافات من حيث الكثافة السكانية ودرجة الاعتماد على التشغيل في إسرائيل ونسبة اللاجئين بين مجموع السكان. إننا نشير هنا إلى خاصيتين متداخلتين للمجتمع في هاتين المنطقتين، واللتين لهما

(*) «الاستثنائية الاستشراقية»: orientalist exclusivity

(٥) دنيز قانديوتي، «العلم النسوي المعاصر والدراسات الشرق أوسطية» (بالإنجليزية)، في: **النوع والمجتمع: أوراق عمل**، بيرزيت: برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ١٩٩٥، صفحة ١١

انعكاسات على السياسات العامة الواجب اتباعها. هاتان الخاصيتان هما: حيازات الأرض (ملكيات صغيرة ومتوسطة الحجم في الضفة الغربية، ومزارع كبيرة ومتوسطة في قطاع غزة)، والتراتب الاجتماعي (التجانس الاجتماعي النسبي في الضفة مقابل التفاوتات الطبقية والاجتماعية الحادة في القطاع).[٦] إن أياً من الوثائق قيد النقاش هنا لا تواجِه موضوعة الدينامية الطبقية ومظاهر اللامساواة في المجتمع الفلسطيني (رغم أن وثيقة واحدة، هي الصادرة عن منظمة العمل الدولية، تستخدم مفاهيم العدالة الاجتماعية والإنصاف[*] كمبادئ موجِّهة للسياسة الاجتماعية)، وبالتالي فهي لا تربط العمل التنموي المباشر بإحداث تحولاتٍ في العلاقات الطبقية.

قوى وديناميات التحول الاجتماعي
المد والجزر في حركة قوة العمل

لا يكمن الاهتمام الأول للوثائق المدروسة في إجراء تحليلاتٍ تاريخية لعملية التحول الاجتماعي في فلسطين. ومع ذلك، تُظْهِرُ المراجعة السريعة أن معظم الوثائق تعتبر (إن كان بجلاء أم بأشكالٍ أخرى) العلاقة الكولونيالية الفريدة بين إسرائيل وبين الجزء المتبقي من فلسطين الذي احتُلَّ عام ١٩٦٧، القوة المحركة الأساس للتحول الاجتماعي، بمعنى أنها أطلقت سلسلة من العمليات والاتجاهات التي لمّا تزل تفعل فعلها في التأثير على المجتمع والعلاقات الاجتماعية. ومن بين هذه العمليات، تحظى حركة قوة العمل إلى إسرائيل وبلدان الخليج باهتمام واسع، سواء كان ذلك في فترة أوج هذه الحركة في السبعينات وبداية سنوات الثمانين، أو في فترة الاتجاه المعاكس بدءاً بأواسط الثمانينات ومروراً بمفصل حرب الخليج. غير أن العواقب الاجتماعية للاتجاهات المختلفة في حركة العمل المأجور الفلسطينية – عدا عن النتائج الاقتصادية بالمعنى الصارم– لا يجري رسمها بشكلٍ كامل في هذه الوثائق. فوثيقة منظمة العمل، وإن كانت ترى بوضوح أهمية العمل المأجور وتصف اقتصاديات المناطق المحتلة بأنها «اقتصاد احتياطي العمل»، فضلاً عن ملاحظتها لكون الأجور تشكل مصدر الدخل الوحيد للكثير من الأسر (صفحة ٢١)، فإنها لا تلتفت إلى آثار العمل المأجور وتحويلات العمال من الخارج على مستوى الوحدة المنزلية: أي تأثيراتها من حيث

(٦) سليم تماري، «تحول المجتمع الفلسطيني: التشرذم والاحتلال»، في كتاب: ماريان هايبيرغ وغاير اوفنسن (محررون) **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤، الصفحتان ١٩–٢٠.

(*) الإنصاف هي هنا الترجمة العربية لكلمة equity، والتي لا يجب خلطها مع كلمة equality، والتي تعني المساواة.

أنماط الاستهلاك وأنماط توزيع الدخل، وتقسيم العمل، والتحصيل التعليمي، من بين عواملٍ أخرى.

أما وثيقة وكالة الغوث فتختار أن تسلط الضوء على النتائج أو التعبيرات السلوكية لفقدان الرجال العمل. وتحوي الوثيقة على تأكيد بأن الأثر الإنساني للبطالة الواسعة نتيجة فقدان العمل في إسرائيل والخليج يتجاوز كثيراً المصاعب الاقتصادية الواضحة. ففي ظل وضع تضاف فيه المعيقات الموضوعة على حق أو فرصة العمل، إلى صعوبات إيجاد عمل في ظروف اقتصادية غير واعدة يتحول العمل إلى امتياز وعلامة فارقة. ويمكن للمعيل التقليدي للعائلة (أو المعيل الأنثى في حالات أقل)، إذا ما تَعطَّل عن العمل فترة طويلة، أن يشعر بأن دوره–وهويته تالياً– كربّ للأسرة بات يهتز ويتهدد. وفي وقت بدأت تثار فيه أسئلة كثيرة حول أنماط السلطة التقليدية، تسهل ملاحظة أن العجز عن إيجاد عمل، يتسبب في الانكسار المعنوي وفقدان احترام النفس.

إن النظر إلى النتائج النفسية للبطالة هو أمر مهم حقاً، وما من شك في أن التقدير الذاتي للرجل ينخفض فعلاً بسبب فقدانه للعمل. ومع ذلك، فإن هذا التبني غير النقدي لنموذج الرجولة السائد محلياً (أو ما يُفترض أنه كذلك) يتجنب، ويلامس بالكاد، القضايا الأكثر أهمية وارتباطاً بالبطالة وحركة قوة العمل. وبالتخصيص، لا ينظر تقرير وكالة الغوث إلى حركة وبطالة قوة العمل الذكورية وأثرهما على استراتيجيات إدارة الوحدات المنزلية، وعلى تقسيم العمل داخلها، وعلى التحصيل التعليمي، وعلى أدوار النساء داخل الأسرة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فقد توجب على النساء (واللواتي يجري دمجهن عادةً في إطار مقولة «الوحدة المنزلية» ويجري إخفاؤهن تحت هذا العنوان) أن يقمن بابتداع استراتيجيات بقاء لعوائلهن، وخاصة في الحالات التي بدأت فيها الوحدة العائلية البطريركية، القائمة على العائلة الممتدة، بما تملكه من نظامٍ متأصّلٍ للدعم الاجتماعي، تُسْتَبْدَلُ بوحدة العائلة النووية. ففي ظل ظروف الضغط والأزمة، أصبح العمل المأجور متدني الأجر، والنشاطات الاقتصادية المصنفة ضمن القطاع غير الرسمي (البسطات، الإنتاج المنزلي) خياراتٍ للنساء المتزوجات وغير المتزوجات (وللأطفال في الكثير من الأحيان أيضاً). ولكن آثار وانعكاسات هذه التحولات في تقسيم العمل على علاقات النوع وعلاقات السلطة داخل العائلة ليست معروفة سلفاً بالضرورة، مثلما لا يمكن استنباطها مسبقاً.(٧)

(٧) في حقيقة الأمر، تقدم الأبحاث الأخيرة التي أجريت في الضفة والقطاع حول مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية غير الرسمية (بما في ذلك بائعات البسطات، الإنتاج الغذائي وإنتاج الملبوسات) =

الوثيقة الأخرى التي تنظر إلى أثر حركة قوة العمل المأجورة الذكورية على وضع النساء، هي الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تحديات وخيارات). بيد أن النقاش الوارد فيها بهذا الخصوص لا يتسم بالانسجام، مثلما أنه يركز بصورةٍ مبالغ فيها على نواحٍ لا يمكن اعتبارها ذات ارتباط حقيقي بالموضوع في إطار دراسةٍ جدية. فيما يخص الانسجام، تورد الوثيقة في الجزء المعنون «النساء في المجتمع الفلسطيني»، أن هجرة الرجال عززت أدوار صنع القرار لدى النساء (كشريكات للرجل) بتحويلهن، فعلياً، إلى ربات الوحدات المنزلية (صفحة ١١، صفحة ٣٤ في الترجمة العربية). وفي جزء آخر (صفحة ٨٧، صفحة ١٠١ في الترجمة العربية)، تذهب الوثيقة إلى القول بأن «هجرة العمال وما تبع ذلك من انخفاض عدد الرجال العاملين في الزراعة، فرض على النساء أن يحللن مكانهم، على شكل قوة عمل رخيصة في الكثير من الأحيان، وفي معظم الحالات كعمل غير مدفوع الأجر داخل المشروع العائلي، وبخاصة في الزراعة والخدمات»، ويستتبع هذا زيادة أعباء المرأة من العمل وزيادة استغلالها. ورغم أن الوثيقة تقر بأننا لا نعرف ما فيه الكفاية عن أثر هجرة وحركة قوة العمل المأجورة على العلاقات المرتبطة بالنوع في فلسطين، وتوصي في ضوء ذلك بإخضاعها للمزيد من الدراسة، فإنه لا يبدو أنها قد استفادت من الأدبيات المتوافرة عن مجتمعات أخرى في العالم الثالث (بما فيها فلسطين) حول ذات الموضوع. فالوثيقة لا تنظر مثلاً إلى كيفية تأثّر العبء الكلي لمسؤوليات المرأة داخل الوحدة المنزلية من جراء استبدال الرجال بالنساء في مهام زراعية محددة. وهي لا تعالج كذلك نتيجةً أخرى لهجرة قوة العمل الذكورية وأثرها على المرأة، ونقصد توقف النساء عن العمل في الزراعة نتيجةً لارتفاع دخل العائلة المتأتي من العمل المأجور. فقد أدى هذا في حالاتٍ معينة إلى تعميق تبعية النساء للرجال داخل الأسرة حيثما أصبح الدخل الوارد من العمل المأجور المصدر الأساسي لثروة العائلة.

لقد أظهرت دراسات انااليس مورس حول النساء الريفيات في فلسطين أن أثر

= دلائل معاكسة لصورة الذكر الذي يشكل المعيل الوحيد للوحدة المنزلية في أوساط الشرائح الأكثر فقراً. أنظر:

١. مركز شؤون المرأة (نابلس) وآخرون، **Self-Employed Women in the Informal Economy of the Occupied Palestinian Territories** (دون ناشر، ١٩٩٤)

٢. اريكا لانج واعتماد مهنا، **دراسة عن المرأة والعمل في مخيم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة** (القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٩٢)

٣. سهى هندية وآخرون، **بائعات الأرصفة: ظاهرة البسطات في الاقتصاد الفلسطيني غير الرسمي** أبحاث متفرقة، رقم ٥، في سلسلة **آفاق فلسطينية**، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ١٩٩١.

٤. أعداد مختارة من مجلة **شؤون المرأة** التي يصدرها مركز شؤون المرأة – نابلس.

هجرة قوة العمل المأجور على عمل النساء في الزراعة ليس واحداً في كل الحالات، وأنه يختلف تبعاً للموقع الاجتماعي للوحدة المنزلية، وأكثر من ذلك، تبعاً لأماكن عمل الذكور. ففي الوحدات المنزلية لقوة العمل المأجور المهاجرة إلى بلدان الخليج (ومداخيل هؤلاء أعلى من مداخيل العاملين في إسرائيل)، يكون عمل المرأة في الزراعة محدوداً، نظراً لأن المغتربين يستطيعون تأجير الأرض التي يملكونها، مثلما يملكون المقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة وعلى توظيف عمل ذكوري مأجور.(٨)

أما بالنسبة لوثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الأثر الوحيد للعمل المأجور في إسرائيل على العائلة والعلاقات العائلية يُنْظر إليه من الزاوية الأخلاقية–النفسية. «فالعمل في إسرائيل أوجد احتكاكاً بين العمال المأجورين وبين ثقافة ومجتمع غريبين. ووفر لهم أيضاً فرصة التواجد خارج النطاق المباشر لنظام الضبط الاجتماعي الذي يخضعون له. ويُرى في الحرية الاجتماعية التي تتوفر بفعل ذلك لإقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، وللحصول على المشروبات الكحولية، تهديد لوحدة العائلة». (تحديات وخيارات، صفحة ١٢، صفحة ٣٤ في الترجمة العربية).

الاحتلال الإسرائيلي

يمثل الاحتكاك بالإسرائيليين بصفته أحد المصادر الرئيسية للتغير السلوكي لدى الفلسطينيين، موضوعاً يتكرر في عددٍ من الدراسات عن المجتمع الفلسطيني. فوثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزو الكثير من عمليات التغيير، وبخاصةً على المستوى السلوكي، إلى شكلٍ أو آخر من الاحتكاك بالإسرائيليين أو بالوجود العسكري الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، تسجل الوثيقة ملاحظةً مفادها أن انتشار العنف قد أصبح ظاهرةً عالمية، وتذهب إلى القول بأن العنف الذي يمارسه الجنود الإسرائيليون بحق الرجال الفلسطينيين قد أدى إلى إضعاف مكانة السلطة الذكورية داخل العائلة (وهي السلطة التي يجري تربية الأطفال على احترامها)، مما خلق أجواءً تشجع التمرد لدى الأطفال. وبالإضافة إلى ما سبق، تؤكد الوثيقة أن تضعضع السلطة الذكورية قد نتج عنه ارتفاعٌ في العنف الممارس داخل الأسرة (صفحة ١٥، الصفحتان ٣٧–٣٨ في الترجمة العربية). إن هذا التحليل هو مثالٌ واحدٌ على الادّعاءات غير المدعمة بشأن

(٨) انالیس مورس، «المرأة الريفية في الضفة الغربية: دراسة في تقسيم العمل الجنسي والاقتصاد، والقرابة»، **آفاق فلسطينية** (العدد الخامس، صيف١٩٩٠) الصفحات ١٢٧–١٢٨. يمكن العثور على نقاش أكثر تفصيلاً للمسألة نفسها في أطروحة الدكتوراة التي أعدتها انالیس مورس:
"Women and Property: A Historical-Anthropological Study of Women's Access to Property Through Inheritance, the Dower and Labor in Jabal Nablus, Palestine"
أطروحة دكتوراة، جامعة امستردام، ١٩٩٢. أنظر بخاصةً الصفحات ٢٤–٢٨.

الأنماط السلوكية، وهي تمرد الأطفال والارتفاع في منسوب العنف الأسري في المثال المذكور (الادّعاء الذي يتكرر في وثيقة AIDoS). وهو مثالٌ أيضاً على الافتراض الكامن والضمني بأن المجتمع الفلسطيني لا يخضع، بحكم الاحتلال، لعمليات التغيّر الاجتماعي «الطبيعية».

وبهذا الصدد يمكن تحديد مشكلتين: الأولى هي أن مثل هذه التحليلات تشكل من الناحية الفعلية إعادة إنتاجٍ غير نقدي للانطباعات التي تحملها المصادر الفلسطينية، المعتمدة من جانب معدّي الوثائق، عن الآثار الاجتماعية للانتفاضة، علماً بأن الدلائل الحسية التي يمكن الاستناد إليها لدعم الإحساس السائد لدى التربويين الفلسطينيين (في الفترة التي حضر خلالها فريق البحث إلى فلسطين) عن السلوك غير المنضبط للأطفال، سيان في البيت أو المدرسة، هي شحيحة. وبالمثل، لا توجد مادة بحثية تدعم الادعاء بأن ارتفاعاً قد طرأ في منسوب العنف الأسري، خاصة وأن هذا الموضوع لم يحْظَ باهتمام من جانب الحركة النسوية والباحثين خلال العقود الماضية، [مما يعني أن قاعدة المقارنة التي تسمح باستنتاج حدوث الارتفاع غائبة]. إن ما هو قائم فعلياً هو الوعي المتزايد من قبل النسويات الفلسطينيات، المتأثرات بالخطابات النسوية العالمية، لوجود ظاهرة العنف الأسري، أو لانتشاره الطاغي كما يزعم البعض.

المشكلة الثانية هي: فيما أننا لا نحاجج ضد اعتبار الوضع الكولونيالي للمجتمع الفلسطيني ذا ارتباطٍ وثيق بفهم التغيرات السلوكية الناشئة فيه، فإننا ندعو إلى وجوب إيراد جملة من العوامل المحورية، بما فيها تلك النابعة من أو الناشئة عن ظروف السيطرة العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية، لتفسير التغيرات في السلوكيات والممارسة عندما تطرأ. وإذا ما أخذنا قضية السلطة الأبوية وتضعضعها على سبيل المثال، فإن الذي يجب بحثه هو –برأينا– التداخل والعلاقات المتبادلة فيما بين مجموعة من العوامل. هذه العوامل هي هجرة الذكور وغيابهم عن بيوتهم، تهميش الزراعة وسيطرة العمل المأجور، ازدياد فرص الاستقلالية الاقتصادية للأبناء عن عائلاتهم (وللبنات بدرجةٍ أقل)، التحلل التدريجي للوحدة المنزلية القائمة على العائلة الممتدة ونشوء وحدة العائلة النووية، نشوء الولاءات والنشاطات السياسية الخارجة عن إطار العائلة في أوساط الشباب، اعتقال أعداد كبيرة من الشبان ولفترات طويلة في الكثير من الأحيان، إضافة إلى عواملٍ عديدةٍ أخرى. أما دور الاحتلال الإسرائيلي في تسريع أو تشكيل هذه الاتجاهات وإيجاده للإطار العام المحيط بها، فمن الواجب دراسته وبحثه. ليس معقولاً إذن أن يجري التركيز على عاملٍ واحدٍ فقط وحصر الاهتمام به، هو العنف الذي يمارسه الجنود الإسرائيليين تجاه الرجال الفلسطينيين، لتفسير ما يُرى من تفتتٍ للسلطة البطريركية داخل العائلة.

وعلى المستوى البنيوي، فإن معظم الوثائق تعزو –كما أشرنا سابقاً– التغيرات الجذرية في قوة العمل الفلسطينية، والقطاعات الاقتصادية الريئسية والبنية التحتية، إلى الاحتلال الإسرائيلي. غير أن هذه الوثائق لا تشير جميعها بوضوحٍ كافٍ إلى نظام السيطرة والهيمنة الذي فرضته إسرائيل على الفلسطينيين، والآثار والنتائج بعيدة المدى لذلك على الشعب الفلسطيني. يتوفر مثل هذا الوضوح أكثر ما يتوفر في وثيقتي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، فيما وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتميز بتفاديها لموضوع يمكن الافتراض أنه بالغ الحساسية أو غير منسجمٍ مع سياسات البرنامج.

إن ديناميةً أخرى للمجتمع الفلسطيني لا تبرزها الوثائق هي الاستراتيجيات الفلسطينية في مقاومة نظام السيطرة والهيمنة المفروض إسرائيلياً والتكيف معه في آن. إذ لا تحتوي الوثائق على إقرارٍ بالدور النشط الذي لعبته الحركة الوطنية الفلسطينية منذ أواسط السبعينات في خلق بنيةٍ تحتية من المؤسسات والأطر الجماهيرية التي توفر خدمات في حقول التعليم والرعاية الصحية وفي مجالات أساسية أخرى. ورغم أن هذه الوثائق تشير إلى أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (وهو التعبير الدارج حالياً) قامت بتقديم خدمات بالغة القيمة خلال العقود الماضية في ظل غياب سلطة الدولة، وإلى أنها ستواصل تقديم هذه الخدمات في المستقبل أيضاً نظراً للقيود المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، فإنها (أي الوثائق) تفشل في التحديد التاريخي لموقع «حركة المنظمات غير الحكومية»، أي أنها لا ترى أنها جاءت تعبيراً عن الاستراتيجيات التي اعتمدتها الحركة الوطنية الفلسطينية بغية مقاومة الاحتلال وإيجاد الأشكال الملائمة للتعامل مع وضع غياب الدولة.

عهد جديد؟

وأخيراً، فإن الوثائق المدروسة تشترك جميعها في اتخاذها نظرة متفائلة إزاء التغيرات الكبيرة التي سيجلبها الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والمفاوضات الجارية. البعض من الوثائق، كما هو حال وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مغتبطٌ بلا تحفظ، دون اعتبارٍ للنتائج الحقيقية التي قد تتمخض عنها الاتفاقات بالنسبة لحياة الفلسطينيين.

تركّز وثيقتا البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية على آفاق التنمية في الفترة التالية لتوقيع الاتفاقات. ورغم أن بعض الوثائق (وبالأخص الوثيقة الصادرة عن منظمة العمل الدولية) تعنى بالتنبيه إلى المشكلات المتوقع بروزها وإلى تحديد العقبات التي ستواجهها السلطة الفلسطينية في تنفيذها لبرنامجها التنموي (أو ما تسميه وثيقة منظمة العمل بـ«الانتقال من التبعية إلى التنمية المستدامة»)، فإنه لا توجد وثيقة واحدة

تبحث أو تحاول استكشاف العواقب والنتائج الاجتماعية للعمليات والاتجاهات الاقتصادية، سواء كانت الجارية أو التي يتوقع أن تطرأ. إذ لا يجري، على سبيل المثال، فحص الثمن الاجتماعي للاعتماد على القطاع الخاص كمحفز أساسي للنمو الاقتصادي. تعالج وثيقتا البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذا الموضوع مداورةً، أي بصورةٍ غير مباشرة، وذلك عندما تشيران إلى وجوب تحقيق التوازن بين أدوار القطاعين الخاص والعام (قطاع الدولة).

إشكالية العلاقات المرتبطة بالنوع

قد يكون من الأفضل البدء بالجهة التي لا تنظر وثائقها إلى النوع بشكل يستحق الذكر، سواء كان ذلك في تحليلاتها أو فيما تتوصل إليه من توصيات حول السياسات العامة، ونقصد البنك الدولي. يغيب عن الجزئين الخاضعين للمراجعة من وثيقة البنك الاهتمام ببعد النوع. وهذا مفاجئٌ أخذاً بالاعتبار ما شهده العقد الماضي من إثارة الوعي بقضية النوع والحساسية الإيجابية تجاهها في مختلف الوكالات الدولية الكبيرة. فالجزء الأول من سلسلة البنك الدولي، والذي يحوي نظرة ملخّصة للاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي توصلت اليها الدراسة، لا ذكر فيه إطلاقاً لـ«النوع»، ولا حتى لما يعتبر تصنيفاً إلزامياً الآن عند الحديث عن المجموعات الاجتماعية الأكثر حاجة للحماية، أي الوحدات المنزلية التي تترأسها وتديرها نساء، ذلك أن وثيقة البنك الدولي لا تعدد تحت هذا العنوان سوى المجموعات التالية: المعاقين/ات، المسنين/ات، والأيتام والأرامل (المجلد الأول، صفحة ٢٠). وهذا هو حال المجلد السادس (المعنون: الموارد البشرية والسياسة الاجتماعية)، حيث يتميز هو الآخر بـ«العمى» فيما يخص النوع، فلا يتضمن الملخص الوارد في مقدمة هذا الجزء أي نقاشٍ لمشكلاتٍ أو توصياتٍ خاصة بالنوع. وحتى النقاشات الموجودة في متن التقرير لقضايا السكان، والصحة، والتعليم، والتدريب المهني، لا تتطرق بأي شكلٍ من الأشكال لمشكلات النوع، بل ولا يجري تفصيل المعطيات والإحصاءات حول هذه العناوين حسب الجنس. وإذ يلاحظ التقرير عند مناقشته لموضوع قوة العمل، تدني مشاركة النساء في قوة العمل (صفحة ١٢)، فإنه يصمت عن أسباب هذا التدني، ولا يجهد نفسه عناء معالجة المشكلة التي باتت تحظى بمعرفة واسعة، أي مشكلة قياس مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية، وبخاصة عملها الزراعي. إن الذكر الوحيد للمشكلات الخاصة بالنوع هي ملاحظة عابرة يسجلها التقرير حول الأمية في أوساط النساء (صفحة ٣٦)، وأخرى حول الأُسَر التي تديرها نساء. وبنظر الوثيقة فإن قضية الأسر التي تديرها النساء، تعالجها وكالة الغوث عبر برنامجيها في الإغاثة والخدمة الاجتماعية (صفحة ٤٧). ويوصي التقرير بأن يجري

توجيه العوائد المتأتية عن نظام موحد وأكثر مساواة للحماية نحو الفئات الأكثر هشاشة وضعفاً في المجتمع، أي المسنين الذين لا عائلات لهم، والوحدات المنزلية التي تديرها النساء، وبخاصة تلك التي لا تملك موارد ذات قيمة تذكر (صفحة ٤٩).

أما وثيقتا وكالة الغوث الدولية، فتتضمنان معالجات واضحة للقضايا والمشكلات الخاصة بالنوع، وتخصصان مساحة لمناقشة الإجراءات اللازمة لمواجهة التمييز السلبي الذي تتعرض له المرأة. وأكثر من ذلك، فإن استراتيجية الوكالة تأتي في إطار تقليد التخطيط المتصل بالنوع، وذلك من خلال تبنيها لهدفٍ ثلاثيٍ في عملها مع النساء: تمكينهن من اكتساب المهارات والفرص اللازمة للاعتياش، مساعدتهن في التعامل بشكلٍ أفضل مع ما يواجهن من مشكلات اجتماعية ومشكلات داخل الأسرة، وتسهيل عملية تطوير أدوارهن في المجتمعات المحلية التي يعشن فيها (تنمية الموارد البشرية، صفحة ٨؛ وأيضاً: البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، صفحة ٢٠). تستند هذه المقاربة التي تعتمدها وكالة الغوث إلى أعمال كارولاين موزر وكارين ليفي، اللتين حددتا موازنة الأدوار المشتقة من الأدوار المرتبطة بالنوع كمبدأ من مبادئ التخطيط المتصل بالنوع. وينطوي هذا المبدأ بالنسبة للنساء على تنسيق دورهن الثلاثي، حيث يتعرضن للمتطلبات والاستحقاقات المتنافسة لمسؤولياتهن في مجالات الإنجاب، الإنتاج، والعائلة والمجتمع.[٩] ووفقاً للوثيقتين، فإن هذا المنظور يأتي في الوقت الذي قامت فيه الوكالة بـ«إعادة تحديد أغراض خدماتها الإغاثية عموماً، بحيث أصبح التركيز منصبّاً على الرفاهية الاجتماعية التنموية بدلاً من الإغاثة المباشرة. وقد جرى استهداف النساء بشكلٍ خاص، إقراراً بأنهن يشكلن النسبة الأعلى من بين فئات اللاجئين الأكثر حرماناً» (صفحة ٨).

وتستطرد وثيقة الوكالة، فتورد نتائج وآثار مراكز التدريب النسائية «الجديدة» التي أقامتها في مختلف مناطق عملها عام ١٩٩٠ على المهارات النسوية، حيث تشير الوثيقة إلى عدم جواز تقييم وتقدير آثار البرنامج من زاوية واحدة هي المهارات المحددة المكتسبة من جانب المشاركات في التدريب، وتؤكد على أن «القيمة التربوية لنشاطات مراكز برامج المرأة تؤدي إلى تدعيم دور المرأة داخل البيت. ويمكن أن نلمس تأثير البرامج، في الحجم الأكبر والإنفاق الأعلى لدخل الوحدة المنزلية، وفي درجة الالتزام الأعلى تجاه تعليم الأطفال، وفي تحسّن الوضع الصحي للعائلة ككل. وعلى نطاق أوسع، فإن النساء المشاركات في البرنامج، ويبلغ عددهن ٩١ ألفاً، أثبتن تأثيرهن

(٩) كارولاين او. موزر، **Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training** (تخطيط النوع والتنمية: النظرية، الممارسة والتدريب)، (منشورات روتلِج، ١٩٩٣)، صفحة ٩٥.

في نشر وإشاعة مواقف ومكتسبات شبيهة [للتي اكتسبنها عبر البرنامج] على العائلات الأخرى كلٌّ في محيطها» (صفحة ٩). ورغم عدم الإنصاف الذي قد يترتب على محاكمة هذه الوثيقة «الدعائية» بالمعايير الأكاديمية وبمقاييس السياسات العامة، فإنه من المناسب تماماً الإشارة إلى أنها تبدو غير واعية بالجدل الدائر في الأدب المتعلق بالنوع والتنمية، بما في ذلك تقليد التخطيط المتصل بالنوع الذي تستوحيه الوثيقة نفسها في رسم الاستراتيجية الجديدة لوكالة الغوث. فالادعاءات التي تسوقها الوثيقة أعلاه تتجاهل على سبيل المثال، معالجة مسألة ما إذا كانت النساء المتزوجات قادرات على الانتفاع من البرنامج في ضوء ما يتحملنه من عبء المسؤوليات الإنجابية والمنزلية. ويعوز الوضوح أيضاً كيفية توزع الدخل الذي تحصله النساء عبر المراكز، فيما بين الإنفاق على الوحدة المنزلية وعلى تعليم الأطفال، وبين ضمان وتعزيز وضع النساء أنفسهن، سواء كن متزوجات أو لا. ويلف الغموض أيضاً مسألة ما إذا كانت هناك متنفسات وفرصٌ خارج مراكز وكالة الغوث، تستطيع النساء توظيف مهاراتهن المكتسبة حديثاً فيها، وقد تشمل هذه الفرص مشروعات مدرّة للدخل، تعاونيةً كانت أم فردية، فضلاً عن العمل في قطاع الأعمال المحلي أو في المؤسسات. وهو ما ينقلنا إلى المشكلات الدائمة التي تواجه المشروعات المدرّة للدخل التي تقيمها النساء الفقيرات ومتدنيات التحصيل التعليمي، أو التي تقام لصالحهن. وتطال هذه المشكلات الجوانب المتعلقة بالقروض والتمويل وبالخبرة التسويقية. إجمالاً، يتبين أن العوائد الملموسة لتدريب النساء الفقيرات وغير المتعلمات على مهارات محددة، ليست بالوضوح القاطع الذي تدّعيه الوكالة، هذا إذا ما تعدّينا قيمته التربوية المزعومة.

تقف وثيقة منظمة العمل الدولية، **بناء القدرات للتنمية الاجتماعية**، في تغاير صارخ لوثائق البنك الدولي، خاصة وأنها تنتمي إلى نفس النوع من الأدب. في مناقشتها للعقبات التي تقف في وجه التنمية البشرية والاجتماعية، تشخّص وثيقة منظمة العمل الفقر كإحدى المشكلات الأكثر صعوبة، مضيفةً أن النساء يتحملن أزر هذا الوضع، بما أنهن يضطررن في الكثير من الحالات إلى كسب قوت الوحدة المنزلية من خلال التعاقدات الفرعية ذات الشروط القاسية أو من خلال العمل الذي يكون البيت قاعدته (صفحة ٨). يتميز وضع النساء عموماً بالمشاركة المتدنية في قوة العمل، وبإمكان الوصول إلى مجموعة محدودة جداً من المهن ما يميزها هو تدني الإنتاجية وانخفاض عوائد العمل فيها، وبالتمييز الكبير في الأجور وظروف العمل، وفي نسب الخصوبة العالية (الصفحات ٨ – ١٠). تجدر الملاحظة أن وثيقة منظمة العمل تتعامل بنقدية مع المعطيات عن مشاركة المرأة في قوة العمل، حيث تشير إلى أن المعطيات المتوافرة لا تأخذ بالحسبان مدى مشاركة المرأة في النشاطات الزراعية وفي القطاع

غير الرسمي، وأنها تعكس الفرص المحدودة والشروط اللامتكافئة لمشاركة النساء في سوق العمل المحلي (صفحة ١٠). وتلاحظ الوثيقة أيضاً أن النساء هن اللواتي يجب أن يكن مقصودات عند الحديث عن الحماية الاجتماعية، وذلك نظراً لمكانتهن [المتدنية والمقهورة] اجتماعياً، وعدم امتلاكهن لقوة التفاوض التي تمكنهن من تحسين شروطهن (صفحة ١٠).

من المناسب تسجيل ملاحظتين هنا. أولاً، فيما يتعلّق بالعقبات أمام التنمية البشرية والاجتماعية، وبخاصة ما يتصل بتحسين ظروف النساء، فإنه من المشجع والمنعش رؤية أن وثيقة منظمة العمل الدولية تبتعد عن الأطر التحليلية المعيارية عند النظر إلى هذه العقبات والمعيقات. وسوف نبين أن الكثير من الأعمال الأكاديمية والخاصة بالسياسات العامة عن المرأة، تفعل عكس هذا، وذلك عندما تتناول وثيقتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وAIDoS.

ثانياً، إذا كان متوقعاً أن يكون تركيز وثيقة من هذا النوع منصبّاً على العمالة وفرص العمل، فإنه مهم مع ذلك رؤية قضية العمالة في الإطار الاجتماعي–الاقتصادي الأوسع، حيث لا تشكل التفاوتات الطبقية والتعليمية والمناطقية أنماط عمالة المرأة وحسب، بل وتحدد إلى أي مدى يكون عمل المرأة مصدراً لـ«تمكينها»[١٠] داخل العائلة والمجتمع ككل. فالإقرار بأن النساء لا يشكلن مجموعةً متجانسة، وبأن نتائج عملهن المأجور خارج البيت متباينة، قد حثَّ على إجراء عددٍ من الدراسات خلال السنوات الماضية. ورغم تناقض التحليلات والاستنتاجات الواردة في هذه الدراسات، فإن من شأنها أن تغني فهمنا لمردود ولأعباء العمل المأجور بالنسبة للمرأة.[١١]

وبالنسبة للإطار العام الذي تقترحه وثيقة منظمة العمل للسياسة العامة، فإنها تحدد ثلاث مجموعات كأهدافٍ لها الأولوية في التوظيف الحكومي والبرامج الاجتماعية. وهذه المجموعات هي الشباب، والنساء، والمعتقلين المحررين حديثاً. ويعلل التقرير

(١٠) «التمكين» هنا هو بمعنى Empowerment

(١١) من المناسب إيراد ملاحظة هنا حول المطلب العام بفتح فرص العمل أمام النساء، وهو مطلب تتقدم به عادة المتعلمات والعاملات من النساء. فقد وجدت انااليس مورس في بحثها الذي أجرته في فلسطين أن «التغاير واضحٌ فيما بين آراء النساء الناشطات لصالح المرأة من جهة، وهن متعلمات ويعملن في وظائف تحظى بالاحترام، وبين النساء الأكثر فقراً والعاطلات عن العمل من جهة أخرى. فالناشطات يملن إلى تأييد مطالبة المرأة بحقها من الإرث، وينتقدن مبدأ «المهر»، ويؤيدن بقوة دخول المرأة حقل العمل مقابل أجر. إن هذه الآراء لا تتناسب والتجارب [الحياتية] الملموسة للنساء الفقيرات والريفيات، والذي يعني العمل بأجر بالنسبة لهن عبء عمل ثقيل جداً، واللواتي لا يستطعن الاستغناء عن الدعم العائلي والحمائلي لصالح المطالبة بحصتهن من الإرث، واللواتي يرين المهر كمصدر هام للملكية....» (النساء والملكية، مصدر سبق ذكره، صفحة ٢٧٢).

شمل النساء كمجموعة لها الأولوية بالإشارة إلى نصيبهن العالي من أعباء الاحتلال والانتفاضة (الصفحات ٢٣ – ٢٤).

كما أن الجزء الثاني من الوثيقة، والذي يعرض لبرنامج عمل مفصّل، يخصص فصلاً لـ «العمالة والإنصاف للمرأة»[١٢]، حيث يرد أن:

التحدي الرئيس في المستقبل هو ضمان أن يُرى إلى قضية مساواة المرأة وتوفير الفرص لها كعنصر جوهري في عملية التنمية أثناء الانتقال إلى الحكم الذاتي، وألاّ يجري التعامل مع هذه القضية وكأنها في مقام الأولويات الثانوية. إن الضغط الاجتماعي المتزايد لقصر دور المرأة على الحيز الخاص سوف يشكل تراجعاً جدياً في النضال الطويل والمشاركة النشطة للنساء الفلسطينيات، وسوف يعيق الاستغلال الكامل والناجع للموارد البشرية في المجتمع الفلسطيني الجديد (صفحة ١٠٠).

وإذا ما نحّينا جانباً القبول غير النقدي للإحساس السائد راهناً لدى بعض الأوساط في فلسطين بأن ردة ذكورية قد ابتدأت في المجتمع الفلسطيني، وكذلك القبول غير النقدي للتوكيد (الذي يتكرر في الكثير من الكتابات عن فلسطين) بأننا على أعتاب ميلاد مجتمعٍ جديد (ربما بدلاً من القول بولادة نظام سياسي واقتصادي جديد)، فإنه من المهم ملاحظة أن وثيقةً كوثيقة منظمة العمل الدولية، تعرض للسياسة العامة، قد دمجت مقولة النوع في تحليلها وفي توصياتها بشأن السياسة العامة. ويبدو أن الوثيقة جادة وأنها لا تقوم بمجرد التأكيد اللفظي على فكرة توفير الفرص الأفضل للنساء.

النساء المسلمات في الشرق الأوسط

ننتقل الآن إلى الوثيقتين اللتين تعالجان موضوع النساء تحديداً: تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووثيقة آيدوس المعنونة ورقة استراتيجية النوع. إن المتوقّع في مثل هذه الوثائق هو أن توظّف الأطر التحليلية التي تم تطويرها خلال العقود الماضية من قبل المتخصصات النسويات والعاملات في حقل «النساء في التنمية» و«الجندر والتنمية» (WID / GAD)، وذلك عند وصف وتحليل وضع ومكانة المرأة في المجتمع واقتراح الاستراتيجيات الملائمة لتقديم هذا الوضع وللرفع من مكانة المرأة. إن الأمر المذهل في هاتين الوثيقتين هو انعدام أي إطار تحليلي من النوع المذكور أعلاه في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما

(١٢) "Employment and Equity for Women"

يتعايش في وثيقة آيدوس إطارٌ كهذا (بصورة غير مريحة) مع إطار آخر يتسم بالتقليدية.

نبدأ بوثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يرزح وصف وتحليل العلاقات والتراتب المرتبطين بالنوع، تحت ثقل مقاربةٍ معيارية، تحجب في مواقعٍ عدّة الديناميات الفعلية والقوى الاجتماعية العاملة في المجتمع الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، يشخص الجزء الحامل لعنوان «النساء في المجتمع الفلسطيني» المشكلات التنموية الأكثر أهمية بالنسبة للنساء على النحو التالي: الحقوق القانونية المحدودة في ظل الشريعة الإسلامية، الإمكانات المقيدة للحصول على المشورة القانونية وعلى القروض أو التمويل، الارتفاع النسبي لمعدلات التسرب من المدارس، الزواج المبكر، الإمكانات المحدودة للوصول إلى المصادر الاقتصادية، القيود المفروضة على حركة النساء، العبء الثقيل للأعمال المنزلية، تفضيل المواليد الذكور على الإناث، وأخيراً العنف الأسري. ولدى تفحص كيفية معالجة هذه العناوين، نجد أن غالبيتها العظمى تخضع للتحليل المعياري في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونقصد بذلك أن التفسير يتم عبر الرجوع إلى العادات والتقاليد والمواقف السائدة، فيما يُهْمَلُ النظر إلى العوامل المادية الأخرى، والتي تقدم –عندما تُؤخَذُ في مجموعها– تفسيراً أقرب إلى الصحة للممارسات والظواهر التي تعددها الوثيقة.

ولغرض التوضيح، نورد مثالين فقط: تسوق الوثيقة قواعد الحياء والحشمة الأخلاقية لتفسير ظواهر تسرب الفتيات من الدراسة، والصعوبة التي تواجهها النساء إن لم يرافقهن أحد أقربائهن الذكور في الالتقاء بالمحامين لشرح مطالبهن واحتياجاتهن إليهم، أو للتوجه إلى المحكمة سعياً للحصول على قروض، وأخيراً لتفسير الحركة المقيّدة للنساء. أما تفضيل الأطفال الذكور، فتفسره الوثيقة من خلال الرجوع إلى القيمة العالية التي يعطيها الفلسطينيون للمحافظة على اسم العائلة: «ينتقل اسم العائلة من خلال الذكور، ولهذا السبب يجري تفضيلهم على الإناث. وفي هذا السياق، فإن المحافظة على استمرارية خط النسب عبر إنجاب الأطفال الذكور هو الطموح الأعلى للرجال والنساء على حدٍّ سواء» (صفحة ٩، صفحة ٣٢ في الترجمة العربية). ليس القصد من جانبنا هو إنكار أهمية المواقف والعادات التقليدية، وإنما التشديد على وجوب وضعها في الإطار الكلي للظروف المادية والعلاقات الاجتماعية التي يعيشها الرجال والنساء.[١٣]

(١٣) تثير عالمة الإنسان الأردنية ستناي شامي نقطةً مشابهة تستحق التوقف أمامها: «إن القيم المجتمعية وايديولوجيات النوع... تلعب دوراً هاماً لا يجوز التقليل من شأنه، غير أنها تعبر عن نفسها بأشكالٍ =

وإذا ما أخذنا مثال تفضيل الأطفال الذكور، فإنه ليس من الصعب رؤية السبب الذي يجعل مجتمعاً فقيراً، لا وجود فيه لنظام حماية اجتماعية مؤسس ورسمي (نظام من صنع الدولة)، يعتمد على الأبناء فيعطيهم هذه الأهمية العالية. لا يكمن الأمر إذن في الهوس الغريزي بالمحافظة على اسم العائلة، بل في الضرورة النابعة من الظروف المادية ومن وقائع التنظيم الاجتماعي. فالأبناء مهمّون بالنسبة للرجال والنساء بقدر ما يشكل هؤلاء مصدراً للدعم المالي وللرعاية في الكبر، وعليه يكون ضمان إنجاب عدد كاف من الأبناء القادرين على توفير متطلبات الأبوين في سن الشيخوخة، أمراً رئيسياً بالنسبة للرجال والنساء. إن هذا النمط من تفضيل الذكور يوجد في مجتمعات فلاحية أخرى في العالم الثالث، وخاصة في الهند والصين غير المسلمتين.

تبرز هنا مسألة تتعلق بالتوتر والنزاع القائمين بين الإطار المعياري الموظف لوصف وفهم البنية والعلاقات الاجتماعية في فلسطين، وبين التغيرات الفعلية التي نراها في المجتمع نفسه. إذ إن وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعرض الممارسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، شأنها في ذلك شأن أي مجتمع عربي آخر، على أنها نتاجٌ لـ «التقاليد الاجتماعية»: فـ «السلوك الاجتماعي التقليدي» يساعد في تحديد دور المرأة في المجتمع (صفحة ٩، صفحة ٣٢ في الترجمة العربية)، كما أن «التقاليد الاجتماعية لها أهميتها الخاصة في المجتمع العربي نظراً لكونها وريثة التراث الذي يفصل بين عالمي المرأة والرجل، بما يترتب على ذلك من تقسيمٍ واضح للعمل وللمسؤوليات» (صفحة xiii، صفحة ١٦ في الترجمة العربية). كيف يمكن للوثيقة بعد هذا المصالحة والتوفيق بين التغيرات الفعلية والمرئية، وبين التقاليد الثابتة والعصية على التغيير؟ إزاء هذا السؤال تتبنى الوثيقة موقفاً غريباً، فلا تُعرض البنى والممارسات الفعلية كما هي عليه حقيقة، أي كوقائع توجب التعامل معها على الأرض، بل يجري عرضها داخل الإطار المعياري المعتمد. ويبدو الأمر وكأن المجتمع الفلسطيني الحالي، وبخاصة ما في داخله من علاقات مرتبطة بالنوع، يتعذّر وصفها وفهمها دون الرجوع إلى «جوهر» أزلي موروث! بكلمات أخرى، يغدو المجتمع الفلسطيني، كما هو حال المجتمعات العربية الأخرى، عصياً على الفهم على شكل واقعه الراهن، ولا يمكن فهمه بالتالي إلاّ على صورة قربه أو بعده عن جوهره الحقيقي المفترض. إن ما يجري في هذه الحالة هو معارضة الوقائع القائمة بالتقاليد الموروثة، دون إعطاء تقدير للحقيقة

= مختلفة انسجاماً واتفاقاً مع عوامل أخرى. ويتوضح [في الكتاب] أن مفهوم التقاليد لا يمكن استخدامه أو تطبيقة بصورةٍ تبسيطية. ويتوجب أن يتوافر الوضوح الكافي بشأن ما يشمله هذا المفهوم: جملةً من القيم والتوقعات الاجتماعية، وأيضاً تقسيماً محدداً للعمل واستراتيجياتٍ للبقاء في إطارٍ دائم التغير».
(«المقدمة» لكتاب **Women in Arab Society**، مصدر سبق ذكره، صفحة xiii)

القائلة بأن «التقاليد» هي نفسها بناء تاريخي، وكونها كذلك، فإنها تخضع للتبدل الدائم. ويمكن هنا إيراد ملاحظةٍ جانبية مفادها أن مثل هذه الصياغة لمفهوم «التقاليد» ومثل هذا الوزن المُعطى لها في تفسير الممارسات الاجتماعية يتقاطع ويلتقي مع التصورات اليومية الشائعة لدى الفلسطينيين عن التقاليد وعن أهميتها. ويشتبه المرء في ضوء ذلك بأن المحادثين المحليين (المصادر المحلية) لمن كتب الوثيقة، قد عززوا الافتراضات المسبّقة التي جاء كاتبو الوثيقة إلى الميدان وهم يحملونها، بدلاً من دفعهم إلى إعادة النظر في تلك الافتراضات، الأمر الذي يعني أن المحادثين المحليين قد أثّروا بدورهم على الطريقة التي تم فيها تأطير القضايا المعالجة في الوثيقة.(١٤) ويكفي مثالٌ واحد من الوثيقة لتبيان هذا النزاع بين الحقيقي والمثالي المُتخَيَّل:

يجري التقديم لمناقشة موضوعَي الزواج والعائلة في الوثيقة بالتأكيد على أن النساء الفلسطينيات تزوّجن تقليدياً داخل بنى القرابة اللواتي ينتمين إليها، وأن هذا النمط بدأ يتغير مع تشريد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ (صفحة ١١، صفحة ٣٤ في الترجمة العربية). ثم تورد الوثيقة نتائج دراسةٍ توصلت إلى أن الزواج من غير الأقارب قد وصل نسبة ٥٣٪، فيما بلغت نسبة الزواج داخل العائلة نفسها ١٧٪ فقط.(١٥) وما دام هذا هو الواقع، ليس واضحاً إطلاقاً لماذا يكون ضرورياً استحضار «التقاليد» عند وصف الاتجاهات الراهنة في المجتمع، هذا إلاّ إذا كان هناك افتراض مبطن بأن هذا المجتمع الذي تحركه التقاليد لم يتغير في الجوهر، وإن كانت بعض نواحي الممارسة الاجتماعية تظهر وكأنها تتغير.(١٦)

(١٤) تنبهت ريما حمامي أيضاً للنزوع القائم في الكتابات عن المرأة الفلسطينية، سواء من جانب الفلسطينيين أو الكتاب غير الفلسطينيين، لتحديد مصادر اضطهاد المرأة في التقاليد السائدة. وتشير حمامي إلى أن مفهوم «التقاليد» ومفاهيم أخرى لا يجري إعادة تعريفها علمياً، وإنما تستخدم وفق معناها اليومي الشائع، دون التدقيق في والالتفات إلى ثنائية التقليدية والحداثة المتعارضة، ودون وعي حقيقة أن الممارسات والخطابات التقليدية تتشكّل في سياق الحياة اليومية على أيدي مجموعةٍ متنوعة من المجموعات الاجتماعية النشطة والتي تمثل رؤىً متصارعة للهوية الجمعية.
أنظر: ريما حمامي، "Contemporary Feminist Scholarship and the Literature on Palestinian Women" (العلم النسوي المعاصر والأدب المكتوب عن المرأة الفلسطينية)، في: **Gender and Society: Working Papers**، مصدر سبق ذكره، الصفحات (٢٠-٢١).

(١٥) المصدر المستشهد به لهذه النسب هو:
هند قطان سلمان، "Palestinian Women and Economic and Social Development in the West Bank and Gaza Strip"
صادر عن UNCTAD (DSD / SEU / Misc. 4)، ١٩٩٣

(١٦) قد يكون مفيداً النظر في هذا الموقع إلى ما كانت توصلت إليه هيلما جرانكفيست في سنوات العشرين، أي قبل سبعين عاماً، بأن ٦٧٪ من حالات الزواج في قرية إرطاس الفلسطينية كانت بين غير الأقارب (٢٤٪ بين الحمائل المختلفة داخل القرية، و٤٣٪ من خارج القرية)، فيما ان ٣٣٪ فقط من حالات الزواج =

يمكن تسجيل الملاحظة نفسها فيما يخص مستوى العلاقة فيما بين الدين والعلاقات المرتبطة بالنوع. وربما أوضح المقتطف التالي نقطتين مترابطتين:

يضم المجتمع الفلسطيني سكاناً مسلمين ومسيحيين. وفي ظل الحكم العثماني، حكمت الأعراف الدينية التقليدية العلاقات العائلية، وحكمت بالتالي النساء أيضاً. ورغم أن الديانتين تعتبران المؤمنين من كلا الجنسين متساويَيْن أمام الله، فإنهما لا يسحبان هذه المساواة على وضع الرجال والنساء في المجتمع. وتشدد الديانتان أيضاً على إطاعة النساء للأزواج. قبل حرب عام ١٩٦٧... تبعت الأنظمة القانونية في [كل من الضفة الغربية وقطاع غزة] النظامين القانونيين الساريين في الأردن ومصر. وقد استمر العمل بهذه القوانين وتطبيقها بعد الاحتلال، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية الذي يحكم الحقوق والواجبات الهامة كافة للرجال والنساء في المجتمع. تتبع هذه القوانين الشريعة المستمدة من القرآن ومن التفسير التقليدي له. (صفحة ٨، صفحة ٣١ في الترجمة العربية)

أولاً: إن الالتفات إلى البعد التاريخي يغيب في العادة عن الدراسات المشابهة لدراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتالي فإن ما يتضمنه الاستشهاد السابق من اهتمام بالتاريخ هو منعش. بيد أن أسباب استحضار الفترة العثمانية تحديداً كخلفية ضرورية لفهم النظام القانوني الذي يحكم العلاقات الراهنة بين الرجال والنساء، ليس واضحاً على الإطلاق. إن السبب الوحيد الذي نستطيع تقديمه هو أن الرجوع إلى الفترة العثمانية يؤكد التواصل والاستمرارية الثقافية / الحضارية، ويوحي بالتالي ببيئة اجتماعية وثقافية لم تخضع لأي تغيير. ثانياً: علينا أن نتفحص نقدياً الافتراض الكامن في الاستشهاد السابق بأننا إنما نتعامل في حالة الضفة والقطاع مع مجتمعٍ تظل الأعراف الدينية «تحكمه» بشكلٍ أو بآخر. ونحتاج كذلك لأن نميز بين «المجتمع المسلم» والمجتمع الذي تكون فيه القوانين الخاصة بالعائلة مستمدة من الدين. يسهل احتجاب هذا التمييز في الوقت الذي تتحدّث فيه الخطابات الغربية والمحلية عن قبضة «الإسلام» المحكمة على المجتمع، الأمر الذي يعني أن المسألة لا تكمن في الدمج المركب للقوانين والممارسات الفعلية في المجتمع وحسب، بل وأيضاً في الافتراض القائل إن الإسلام «يحكم» العلاقات الاجتماعية. إن ما ينبغي بحثه هو استخدامات الدين والتديّن والممارسة الدينية، والمعنى والأهمية التي تُعطى لها، من جانب الفئات الاجتماعية

= تمت بين الأقارب (أي داخل نفس الحامولة). أنظر:
Hilma Granqvist, **Marriage Conditions in a Palestinian Village**, vol. 1, Helsinki: Societas Scientiarum Fennica, 1931, p. 66.

المختلفة، ومن جانب الرجال والنساء. يضاف إلى ذلك بحث مدى احترام الشريعة الإسلامية نفسها ومدى التقيد بها في الحياة العملية من قبل الفئات المختلفة في المجتمع، إذ معروفٌ جيداً أن بعضاً من الحقوق التي تضمنها الشريعة، وبالأخص تلك التي تمنح النساء حق الميراث، يجري تجاوزها في معظم المجتمعات الإسلامية، على يد مسلمين يعدّون أنفسهم مؤمنين يؤدون الفرائض الدينية.

إنه من المفاجئ، في ظل التوافر الحالي لعددٍ كبيرٍ من الأدبيات التي تتناول موضوعي النوع والتنمية، أن لا تستعين وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمفاهيم والأطر التحليلية الأكثر فائدة في هذه الأدبيات. فلا يرد مثلاً أي ذكرٍ لتقليد التخطيط المتصل بالنوع الذي ذكرناه سابقاً، كما أن مفاهيم المصالح والحاجات الاستراتيجية والعملية المرتبطة بالنوع كان بمقدورها أن تكون ذات فائدة من أجل بلورة التوصيات في مجال السياسة العامة، خاصةً لدى التمييز بين تخطيط تلك التدخلات التي من شأنها أن تحسّن وضعية النساء ضمن التقسيم القائم للعمل بين الجنسين، وبين التدخلات اللازمة للتحويل الأعمق لعلاقات اللاتكافؤ القائمة بين الرجال والنساء. وأخيراً، فإن الدور الثلاثي للنساء هو مفهومٌ آخر كان يمكن أن يكون مفيداً في تحديد العوائق والإمكانات التي تتضمنها عملية التنمية.

أما الورقة الاستراتيجية للنوع، التي أعدتها المنظمة التنموية الإيطالية آيدوس لصالح السوق الأوروبية المشتركة، فيمكن وصفها بأنها تعاني من انفصامٍ على المستوى المفاهيمي، حيث تتصارع في داخلها أطرٌ لا يمكن التوفيق بينها حتى تتعايش معاً كأدوات لدراسة وتحليل العلاقات المرتبطة بالنوع. هنا تكمن مشكلتان، الأولى: هناك قدرٌ من عدم الانسجام فيما بين تبنّي الوثيقة الواضح لخطاب الـ WID / GAD الراهن، (بما في ذلك مفاهيم الاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية المرتبطة بالنوع، ومفهوم دور المرأة الثلاثي)، وبين التبني الضمني لإطارٍ معياري في وصف وتفسير الممارسات الاجتماعية وخصائص التنظيم الاجتماعي. ثانياً، نتيجةً لتبنّي الإطار المعياري، تجد الوثيقة نفسها «مشربكة» في تناقضات وتعارضات عندما تحاول تفسير الممارسات الاجتماعية الفعلية والملموسة. وبتحديدٍ أكثر، تصطدم الافتراضات الموجودة في الوثيقة عن المجتمع والثقافة الفلسطينيين مع الحقائق الموثقة والملامح الملموسة للمجتمع.

لقد تطرقنا فيما سبق إلى مشكلة الافتراضات الثقافية المسبقة، وهي مشكلةٌ توبئ الكثير من الكتابات عن المجتمعين العربي والفلسطيني فيما يخص النوع. ومن هذه الزاوية، تفوق وثيقة آيدوس وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نظرتها إلى المجتمع والثقافة الفلسطينيين، باعتبارهما «الآخر» المطلق. ولدى مناقشة الوثيقة

لعلاقات النوع، وللاتجاهات الاقتصادية الاجتماعية، والمؤسسات والممارسات الاجتماعية، يظهر مدى تأثرها بدرجة كبيرة بالإطار المعياري. تتضمن الأمثلة على مثل هذه الافتراضات المسبقة ما يلي: تنظّم الأعراف والقيم الدينية والتقليدية العلاقات المرتبطة بالنوع بين العائلات، وبين أفراد العائلة الواحدة (صفحة ١٨)؛ عاشت النساء الريفيات في عالم منفصل (صفحة ١٩)؛ في المجتمعات الشرق أوسطية (ومن ضمنها فلسطين طالما أنها تنتمي إلى الشرق الأوسط) تخفي النساء اللواتي يرأسن وحدات منزلية هذه الحقيقة من أجل حماية أنفسهن من القانون ومن الممارسات التقليدية، لأن التورط مع النظام القانوني والاضطرار للتعامل مع المحكمة، هو عار بالنسبة للمرأة ويمس بشرف العائلة كلها (صفحة٢٢)؛ إن الموانع الدينية والثقافية هي العوامل الأساس في تفسير نسب المشاركة المتدنية للمرأة في النشاط الاقتصادي (صفحة ٣٣)؛ تعتبر الخصوبة العالية أمراً إيجابياً بما أنها تضمن بقاء الأمة، وهي السبب الأساس لتشجيع الأبوين للزواج المبكر لبناتهم (صفحة ٨٤).

إن مثالاً إضافياً من حقل الإنتاج سيوضح التوتر الذي يلازم تبنّي المفاهيم والمقاربات المشتقة من أدبيات الـ WID / GAD من جهة (مفهوم الدور الثلاثي للمرأة مثلاً)، والإصرار على أهمية وضرورة التفسير المعياري من جهةٍ أخرى، علماً بأنه مشتق من الكتابات الاستشراقية حول المجتمع العربي.

تبدأ الورقة بعرض الأهداف المحددة للدراسة، وهي تشمل من بين أشياء أخرى، هدف إعطاء «صورةٍ كاملةٍ ومتماسكة لظروف النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي أدوارهن الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية بغية تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وحاجاتهن العملية والاستراتيجية المرتبطة بالنوع، وقدرتهن على الوصول إلى المصادر والتحكم بها» (صفحة٥).

في الجزء المكرس للنشاط الاقتصادي، تتناول الورقة مسألة العوائق التي تحد من مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية خارج المنزل، وذلك بعد أن كانت قد أوردت ملاحظة بشأن لا–مرئية عمل المرأة المنزلي (والذي يشمل في المناطق الريفية نشاطات زراعية مهمة، وأخرى بالقدر نفسه من الأهمية في تربية الحيوانات). إن المفاجئ هنا هو التأطير المعياري للإجابة المعطاة على هذا السؤال الهام. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، حيث يظهر أن كاتبات الوثيقة لسن متنبهات للمزاوجة الصعبة والمزعجة بين هذا التفسير المعياري والتفسيرات الأخرى المقدمة، والتي يجري الاستشهاد ببعضها من الأدب المتوفر. تبدأ الورقة إذن بهذا التأكيد الجازم:

يبدو أن الموانع الدينية والثقافية حيال عمل المرأة هي الأسباب الرئيسية الكامنة

وراء نسب المشاركة المتدنية من جانب النساء في النشاطات الاقتصادية خارج المنزل. فوفقاً لتقرير UNCTAD حول النساء الفلسطينيات، ترفض الكثير من العائلات تشغيل بناتها في إسرائيل...لأنها تعتبر هذا العمل غير جدير بالاحترام... وبالإضافة إلى ذلك، يرى الكثير من الرجال الفلسطينيين أن واجبهم يتمثل في إعالة نسائهم، وبالتالي فإن عمل المرأة «يكون مصدراً للإحساس بالعار من جانب كل المرتبطين بها».... تشترك الكثير من النساء في هذه النظرة، حيث يربطن علائقياً بين العمل خارج المنزل، وبين المكانة الاجتماعية المتدنية، وينظرن إلى هذا العمل على أنه يفتقد الاحترام ما دام ينطوي على الاحتكاك المباشر مع الرجال (صفحة ٣٣).

ثم تستطرد الورقة فتقدم أسباباً ووقائع أخرى، تأخذ بعضها من الدراسات المتوفرة، بما في ذلك تقرير الـ UNCTAD (الأونكتاد)[١٧]، وهي حقائق ذات معنىً ومعقولة، خاصةً من زاوية الدور الثلاثي للمرأة. وعند النظر في هذه الأسباب والوقائع «الأخرى» مجتمعة، فإنها تبدو أكثر أهمية من العامل «الثقافي» أو بنفس درجة أهميته على الأقل. تشمل هذه الأسباب والوقائع ما يلي: النقص في مراكز رعاية الأطفال وبيوت العجزة والمسنين مما يبقي النساء مسؤولاتٍ عن العمل المنزلي؛ التفضيل الواضح لمهنتي التدريس والتمريض اللتين تسمحان بالدمج بين العمل والاهتمام بالمنزل وبرعاية الأطفال؛ وزيادة مشاركة النساء الغزّيات (نسبةً إلى غزّة) في قوة العمل بعد وصولهن سن انقطاع الحيض، الأمر الذي يعني تقلص الوقت المطلوب منهن لرعاية الأطفال. ويجري ذكر التالي كعوامل إضافية: الصعوبات الكامنة في الوصول إلى أماكن العمل البعيدة عن القرى والمنازل، الطبيعة الوضيعة للكثير من الأشغال الموجودة، وانتشار البطالة بين الذكور (صفحة ٣٣-٣٤).

وينسحب عدم الانسجام على العلاقة بين الإطار المعياري والممارسات والاتجاهات الاجتماعية الفعلية. ويظهر وكأن الوثيقة لا تعي هذا التفارق، إلى الحد الذي يجعل المرء يميل إلى الاستنتاج بأن الجاذبية التي يمارسها الإطار المعياري (أي صوغ التفسيرات بالرجوع إلى مجموعةٍ أزليةٍ من التقاليد والقيم) هي قوية إلى الدرجة التي تجعلها تفوق وتطغى على البيّنات التي تقدمها الحياة والتي يرد ذكرها في الوثيقة نفسها. وكما أسلفنا، فإن الورقة تتقدم بمجموعةٍ من الأطروحات والنقاط الأساسية حول المجتمع والثقافة الفلسطينيين، يمكن إجمالها من خلال التأكيد الذي تسوقه الورقة بأن «الأعراف والقيم الدينية والتقليدية التي يجري تناقلها من جيلٍ إلى آخر، هي التي تنظّم العلاقات المرتبطة بالنوع فيما بين العائلات، وفيما بين أفراد العائلة الواحدة»

(١٧) هند قطان سلمان، مصدر سبق ذكره.

(صفحة ١٨). لنأخذ مثالاً على ذلك هو الزواج، حيث تقول الورقة بهذا الصدد: «في معظم العائلات التقليدية، يتمتع الأبناء (الذكور) منذ طفولتهم بقدرٍ أكبر من الحرية ومن سلطة اتخاذ القرار، فيما البنات يُنْتَظَرُ منهن أن يكنّ مطيعات وأن يخضعن لسيطرة العائلة.» (صفحة ١٨). هنا، وفضلاً عن الادعاء الإشكالي بشأن القبضة المحكمة بإطلاق من جانب «جوهر» تقليدي أزلي، تبرز مشكلة التوفيق بين فكرة الابن/الذكر كليّ الجبروت، وبين الاستنتاج الذي تستشهد به الوثيقة من أحد الأبحاث، حول الشكل السائد للزواج، حيث يكمن اختيار الزوجة في يد والدي الرجل الشاب، واللذين يحاولان بهذه الطريقة تدعيم قيم التبعية والسلطة الأبوية التقليديتين (صفحة ٢١). إذ تنقل الوثيقة عن تقرير UNCTAD أن قرار اختيار الزوجة يُتّخذ في ٦٪ من الحالات من قبل الأبوين فقط، وفي ١٧٪ من الحالات يكون القرار مشتركاً بين الأبوين والابن، فيما الابن هو الذي يختار زوجته في ٦٣٪ من الحالات ويطلب بعد ذلك موافقة أبويه. أما نسبة ٢٪ فقط هي التي تقرر وحدها اختيار الزوجة دون الحصول على موافقة الأهل. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذه المعطيات مساوية للقول بوجود حريات واسعة وسلطة لاتخاذ القرارات لدى الأبناء الشباب.

تتضح سطوة الافتراضات الثقافية المسبقة أيضاً في التوصيات التي تقدمها ورقة آيدوس حول السياسات العامة، رغم أن هذا الأمر يطال الجانب النظري أكثر مما هو عليه حقيقة (وهو شيء يثير التساؤلات). يبدأ الجزء المخصص للتوصيات حول الخطوات العملية بالتأكيد على أن:

«[طريقة] مقاربة قضايا «النساء في التنمية» (WID issues)... في البلدان المتوسطية التي توجد فيها ثقافة إسلامية قوية، هي بكل تأكيد مسألة حساسة للغاية» (صفحة ١١١)؛ فـ«التنمية لا تتأسس على النجاعة الاقتصادية وحسب، بل وعلى الديناميات الاجتماعية–الثقافية أيضاً. إن منهج «الجندر (النوع) في التنمية» هو مقاربة مرهفة تتحسس النواحي الثقافية؛ فبعيداً عن فرض الأفكار «المتغربنة» أو المتجانسة مع ما هو سائد، تشدد هذه المقاربة على الحاجة لتوفير تفسيراتٍ دقيقة ومتأنية للعلاقات الاجتماعية–الثقافية بين الرجال والنساء في مجال التدخّل العملي المحدد.... وفي هذا الإطار، فإن المقاربات لكيفية إدماج الجندر (النوع) في بيئةٍ إسلامية لا بد وأن تكون متنبهة لأشكال التعبير الملموس عنها في كل منطقة» (الصفحتان ١١١–١١٢).

إن النظرة التي يلقيها المرء على التوصيتين الرئيسيتين اللتين تخلص إليهما الوثيقة «في ضوء ما سبق، وأخذاً بالاعتبار الخصائص المحددة للمناطق الفلسطينية المحتلة»، تدفعه إلى التساؤل عما إذا كانت هناك جوانب تجعل هاتين التوصيتين ذات ارتباطٍ حقيقي بالظروف الاجتماعية الثقافية الفريدة لفلسطين. فالتوصيتان تنصان على

دعم تنفيذ «الأعمال الإيجابية التوكيدية بهدف جسر الهوة في الفرص المتوفرة للرجال والنساء؛ وتخصيص (كوتات) للنساء كأساسٍ يحكم تنفيذ المشروعات بغية التغلب على الفجوة القائمة ارتباطاً بالنوع» (صفحة ١١٢). ولما تبقى من التوصيات التي تقدمها الوثيقة ضمن الإطار الذي حددته، ذات الطبيعة الشاملة والعمومية، القابلة للتطبيق في أية بيئةٍ ثقافية كانت.

حول: المعطيات، المصادر والمنهجية

تتركز المشكلات المنهجية والعملية التي ناقشناها حتى الآن في ثلاث قضايا هي المعطيات والمصادر والتحليل. ففي ظل غياب المعطيات الأولية الموثوقة حول النواحي المختلفة للمجتمع الفلسطيني، اعتمد كتّاب الوثائق قيد النقاش وغيرها من الوثائق المشابهة، على أفرادٍ كانوا مصادر معلومات محلية أو «شركاء» للجهة التي تعد الوثيقة، لينتج عن ذلك عملية نسخٍ وإعادة إنتاج غير نقدية لرؤى وتفسيرات هذه المصادر لـ «الوقائع». وقد ضاعف من هذه المشكلة، أن من كتب الوثائق ينقصه التآلف مع الأدب النقدي الصادر حديثاً حول النوع والمجتمع في الشرق الأوسط، وبالأخص ذلك الجزء الذي يتناول قضية العلاقات المرتبطة بالنوع.

وفيما يخص المعطيات والمراجع، تدرك الوثائق قيد الدراسة وبقدر متفاوت مشكلة المعطيات المتوفرة عن المجتمع الفلسطيني. ومن هذه الناحية، فإن وثيقتي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هي الأكثر وعياً للنواقص القائمة في المعطيات وللتناقضات فيما بين المتوفر منها. فبعد أن تسجل وثيقة البنك الدولي ملاحظة مفادها أن الأدب المنشور عن الظروف الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة واسع، تؤكد أن الكثير من المعطيات التي تتضمنها هذه الأدبيات تثير جدلاً واسعاً ولا يمكن الاطمئنان إلى دقتها وموثوقيتها (الموارد البشرية والسياسة الاجتماعية، صفحة x). وتذكر الوثيقة غياب الإحصاء الشامل للضفة الغربية وقطاع غزة طوال أكثر من خمسة وعشرين عاماً، وتورد أيضاً أن مصدر الكثير من المعطيات عن المناطق المحتلة هي الجهات الإسرائيلية الرسمية، وأن المعطيات عن القدس الشرقية وعن المستوطنات ليست متوفرة، كما تشير إلى الطبيعة المحددة جداً للإحصاءات الفلسطينية، مما يمنع إخضاعها للمقارنات المقطعية أو الطولية، وإلى الاختلافات بين المعطيات التي تقدمها مصادر متنوعة، وإلى قضايا أخرى في ذات السياق (نظرة عامة، صفحة ١).

كذلك تقر وثيقة منظمة العمل الدولية بندرة وعدم موثوقية الإحصاءات الموجودة. وتأتي المعطيات التي يتضمنها تقريرا وكالة الغوث الدولية من مصادر جمع المعطيات

الموجودة في الوكالة نفسها، وهي تعنى باللاجئين أساساً. إن إحصائية محددة، هي التي تخص أُسَر اللاجئين التي ترأسها نساء (تنمية المورد البشري، صفحة ٨) يتكرر ذكرها في الكثير من التقارير الأخرى.

أما الوثيقتان اللتان تشكل المرأة موضوعهما، فمن الصعب فهم سبب تكشّفهما عن نقصٍ غريب في وعي ما أشرنا إليه من مشكلات تتعلق بالمعطيات. ولا تقف الأمور عند هذا الحد، بل إن الوثيقتين توردان أرقاماً ونسباً مشكوكاً في صحتها، وهي التي كان يمكن إهمالها لو جرت مقارنتها بالإحصاءات التي توفرها مصادر أكثر موثوقية. وإجمالاً، تتميز الوثيقتان بنقصٍ في القدرة على الحكم الصحيح فيما يخص المصادر التي تُنسخ منها «الحقائق». هاكم بعض الأمثلة على الادعاءات الخاطئة أو المثيرة للشك في وثيقة آيدوس: إن المرأة التي تتعدى سن ٢٢ تفقد حقها في رفض من يطلب الزواج إليها وتصبح مرغمة على قبول الرجل الذي يختاره لها أهلها (صفحة ٢١)، تتبع كلٌّ من مصر والأردن الشريعة في نظمها القانونية (صفحة ٢٧)، لا يُتاح للنساء أن يكن قاضيات (صفحة ٢٧)، تكتسب النساء القدرة على عقد اتفاقات قانونية تعاقدية فقط بعد زواجهن وبشرط أن يكنّ ذوات أهلية عقلية وقدرة على إدارة ميراثهن (صفحة ٢٨، علماً بأن المصدر الذي يجري الاستشهاد به هو دراسة إيطالية عن النظم القانونية الإسلامية منشورة سنة ١٩٢٥). إن مشكلة العنف الأسري حادة جداً في الوقت الحالي، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى الأشكال المختلفة من العنف والتي تعرض لها المدنيون الفلسطينيون خلال الاحتلال العسكري [الإسرائيلي] (صفحة ١١٦)، وأن المرأة التي تتعرض للاعتداء لا يمكن لها أن تأخذ خطوات قانونية مباشرة، بل على الرجل الذي يعتبر وليّ أمرها أن يفعل ذلك نيابةً عنها (صفحة ٢٩).

إن التآلف مع المجتمع الفلسطيني بالحدود الدنيا، والقدرة على الحكم بشكلٍ أفضل على المصادر، كان من شأنهما أن يجنّبا وثيقة آيدوس الأخطاء الفاضحة التالية التي وقعت فيها: انه لا يوجد قانون أو تقليد يقضي بفقدان المرأة حالما يتجاوز سنها الـ ٢٢ عاماً حق رفضها لمن يطلب يدها، وأن الأردن ومصر لا يتبعان الشريعة في أنظمتهما القانونية، وأن ذلك صحيح فقط فيما يخص مجال الأحوال الشخصية، أن النساء بمقدورهن أن يصبحن قضاة في فلسطين كما يتبين من وجود قاضية واحدة على الأقل في محكمة السير في رام الله، وأن النساء يملكن الصفة التعاقدية القانونية بصرف النظر عن حالتهن الاجتماعية، وأنه لا يوجد دليلٌ على حدّة مشكلة العنف الأسري في الوقت الحالي، وأن المرأة «المتعرضة للاعتداء» تستطيع أخذ خطوات قانونية بمفردها، إذا كان المقصود هنا القدرة القانونية لا ما هو متبعٌ تقليدياً في بعض التجمعات السكانية.

تَصمُتُ وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن قضية نوعية وموثوقية المعطيات عن المجتمع الفلسطيني. وكما هو حال ورقة آيدوس، تملأ الادعاءات غير المدعمة، والاستشهادات بالمصادر غير الموثوقة، والأخطاء البينة، وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يشوهها ويهدد صدقيتها، فنجد مثلاً أطروحات من نوع: الارتفاع في منسوب العنف الأسري نتيجةً لتآكل السلطة الذكورية (ذُكر سابقاً)، عدم قدرة النساء على ممارسة العمل في الجوانب القانونية المتعلقة بالأسرة (صفحة ٨، صفحة ٣١ في الترجمة العربية)، النسبة العالية للأسر التي تديرها نساء في الضفة الغربية (حوالي ٣٧٪) (صفحة ٦، صفحة ٢٩ في الترجمة العربية)، نشوء ظاهرة الأمهات كبيرات السن اللواتي يرعين أبناءهن في غياب المساعدة من جانب البنات (صفحة ١٦، صفحة ٣٩ في الترجمة العربية)، الحالات العصبية (anorexia nervosa)[١٨] كحالة منتشرة في أوساط الفتيات المراهقات (صفحة ٢٨، صفحة ٤٩ في الترجمة العربية) وهلم جراً.

وإذا كانت تقارير فرق البحث من النوع الذي أنتج هذه الوثائق قد تتضمن أخطاءً وعرضاً غير صحيح للحقائق، دون أن تفقد مع ذلك قيمتها كوثائق توجه السياسات العامة، فإن الوضع في حالتنا يزداد تعقداً نتيجةً لشحة وندرة المسوح أو الدراسات الشاملة التي يمكن الاعتماد عليها للخصائص الرئيسية للمجتمع الفلسطيني. وعليه، فإن واحدة من العواقب الجدية للمشكلات المعروض لها أعلاه تتمثل في أن كافة الوثائق المذكورة قد تتحول بدورها إلى مراجع أساسية معتمدة عن فلسطين، تقوم مؤسسات فلسطينية وأجنبية أخرى باستخدامها. وفعلاً، فإن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد بدأ يصير مرجعاً له سلطة معرفية، ومن المرجح أن بعض ما يتضمنه التقرير من «حقائق» وتفسيرات مستقاة من مصادر ملتبسة، سيجري نسخها والاستشهاد بها إلى ما لا نهاية في تقارير أخرى من ذات الطراز.

إن إيجاد العلاج لمثل هذا الوضع ليس سهلاً، إذ إن القدرات البحثية في فلسطين، كما المصادر، تبقى محدودة، فيما ستتواصل (على المدى القريب) البعثات الميدانية المكونة من مستشارين يمكثون فترات قصيرة لغرض إعداد دراسات عن المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين، وذلك بهدف توفير القاعدة المعلوماتية التي يحتاجها صانعو السياسات في المنظمات الدولية. إن الحاجة الأكثر ملحاحية هي إجراء تعداد سكاني ومسح إحصائي عام وشامل لفلسطين، وقد بدأت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بالإعداد لمثل هذا الإحصاء، وشرعت أيضاً في القيام بالعديد من المسوح التي يتوقع أن

(١٨) هذه الحالة العصبية هي عبارة عن حالة هستيرية ترتبط بالعادة بالفتيات المراهقات، حيث يفقدن شهيتهن للطعام ويبدأن بفقدان الوزن وصولاً إلى الموت في بعض الأحيان.

تزيد نتائجها من معارفنا عن الحقائق الأكثر أساسية فيما يخص المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين. إن التعداد السكاني الشامل، إذا ما اقترن بالدراسات القطاعية والفردية المعمقة لنواحٍ مختارة من المجتمع والتي يجب أن تقوم بها المؤسسات البحثية الفلسطينية، هي الحد الأدنى المطلق المطلوب لرسم سياسات سليمة. إننا بحاجةٍ إلى معطيات موثوقة عن المشاركة في قوة العمل، المأجور منه وغير المأجور، إضافة إلى المعطيات عن حجم وحدود وملامح ودور الاقتصاد غير الرسمي، وعن فرص الحصول على الملكية والموارد، واستراتيجيات إدارة الوحدات المنزلية، من ضمن موضوعات أخرى.

ومع ذلك لا يمكن اختزال المشكلة إلى مجرد مصداقية المعطيات ومدى توافرها. إذ تبقى مسألة المقاربة التي يجري اعتمادها، ونعني بذلك الإطار المفهوماتي المحدد الذي يجري استخدامه، وتبقى أيضاً الافتراضات عن المجتمع (وبخاصة عن العلاقات المرتبطة بالنوع)، كما التفسيرات والتحليلات المقدمة. ومن هذه الناحية يبدو أن من كتبن الوثيقتين الخاصتين بالمرأة الفلسطينية قد جئن إلى الميدان بإعاقةٍ مزدوجة، أي بحملهن مجموعة من الافتراضات المسبقة عن المجتمع والثقافة الفلسطينيين، وبعدم معرفتهن بالأدب العلمي النقدي عن المجتمعات الشرق أوسطية. إن نقص المعرفة بهذا النوع من الأدب قد سهّل قبول الكاتبات ونسخهن لما زودتهم به مصادر المعلومات المحلية التي اعتمدنها من معلومات وتفسيرات، وقد تم أخذ كل ذلك على عواهنه دونما تمحيص ولم يجر إخضاعه للفحص النقدي الجدي.

وكتعليق نهائي، من المهم الإشارة إلى أن البعثات التي توكل إليها مهمة تقدير الاحتياجات وبلورة التوصيات حول السياسات العامة تضم في صفوفها، إلى حد كبير، مهنيين من ذوي الكفاءة. بيد أن ذلك لا ينفي حقيقة أن الغالبية العظمى من البعثات لا تنتفع بشكلٍ مناسب وبدرجةٍ كافية من خبرات ومعارف الأكاديميين والمهنيين الفلسطينيين. وباستثناء قلةٍ من الحالات، فإن معظم المؤسسات الدولية توظّف المهنيين الفلسطينيين بصفة مرجعيات ميدانية ومصادر للمعلومات فقط، دون تجاوز هذه الحدود نحو رؤية النتائج الإيجابية التي تترتب على إشراكهم في مراحل التحليل وصياغة التوصيات حول السياسات العامة.

ورغم أننا تناولنا في الأجزاء الأولى من هذه الورقة قضية مقاربة العلاقات المرتبطة بالنوع في المجتمعات الشرق أوسطية، فإنه حري التأكيد مجدداً على أن المشكلة الرئيسية هنا إنما تكمن في هيمنة التصورات الاستشراقية والاستشراقية

الجديدة حول المجتمع وحول العلاقات المرتبطة بالنوع، على الأوساط الأكاديمية والصحفية والصانعة للقرار. حتى العلم النسوي لم ينج هو الآخر من تأثيرات الخطابات الاستشراقية حول الشرق الأوسط، رغم أن هذا العلم باستجوابه للافتراضات والتصورات الجاهزة، يفترض أن يكون محصناً أمامها. إن ملاحظة قانديوتي التي استشهدنا بها قبلاً، فيما يتعلق بحشر حياة النساء المسلمات في قوقعة «عالم يتميز بعدم قابليته المطلقة للقياس والمقارنة»، يطبع أيضاً بعض الكتابات النسوية العلمية عن الشرق الأوسط. وقد لاحظت مارنيا الازرق، في سياق كتابتها عن القضايا النظرية والمنهجية التي تبرز لدى دراسة نساء «أخريات» (وفي حالتها النساء الجزائريات)، أن العلم النسوي يميل، باستثناءات قليلةٍ جداً، إلى الاستمرار في موضعة النساء «المختلفات» في صفة «الآخر» بدون توسطات، باعتبارهن تجسيدات لثقافات تُرى على أنها دونية وتُصنَّف بـ«التقليدية» أو «البطريركية». إن هذا، تضيف الازرق، يتعمق من خلال الانحياز السياسي في تمثيلات الاختلاف، والذي يتوضّح بأفضل شكل من خلال البحث عما هو «مثير» وغريب: ختان الإناث، تعدد الزوجات، الحجاب، وما شابه، وكل ذلك منزوع عن سياقه ومثبت كمطلقاتٍ معيارية(١٩).

ورغم القساوة التي تظهر في هذا الحكم، فإنه يستهدف جوهر المشكلة المتمثل في النظرة إلى النساء المسلمات/أو العربيات/ أو الشرق أوسطيات وكأنهن يعشن في مجتمعات مختلفة بشكل كبير جداً ولها فرادتها، بحيث يتطلب فهمها وقف إجراءات البحث والدراسة المعتادة. بذلك، لا تُطرح الأسئلة الاعتيادية، ولا يجري التعامل مع القوى الاقتصادية والاجتماعية وكأنها ذات أهمية (خلافاً لأهميتها في المجتمعات الأخرى).

إن التحدي يتمثل في تغيير المسار الذي تندفع عليه حتى الآن الكثرة من الأعمال عن النساء وعن العلاقات المرتبطة بالنوع في الشرق الأوسط.

(١٩) Marnia Lazreg, **The Eloquence of Silence: Algerian Women in Question**, New York and London: Routledge, 1994.